مركز حمورابي

كيفية الحفاظ على وحدة سوريا في أعقاب سقوط الأسد الفوضى تمثل التهديد الأكبر

كيفية الحفاظ على وحدة سوريا في أعقاب سقوط الأسد الفوضى تمثل التهديد الأكبر

بقلم: سام هيلر
ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

23 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

حتى هروب بشار الأسد من سوريا في الثامن من كانون الاول، لم تكن العديد من الدول ترغب بالفعل في سقوط النظام السوري، ولم يكن ذلك بسبب تعاطفها مع الأسد أو تأييدها لطريقة حكمه، بل بسبب خشيتها مما قد ينجم عن سقوطه وسيطرة المتطرفين المسلحين، اندلاع نزاعات طائفية دامية، وفوضى قد تتجاوز حدود سوريا لتشمل منطقة (الشرق الأوسط) بأكملها.

كانت هذه المخاوف أيضًا الحجة الرئيسية التي استخدمها نظام الأسد لتبرير بقائه، حيث زعم أن وجوده يمنع انهيار الدولة واندلاع الفوضى، وقد أقنع هذا الطرح العديدين، بمن فيهم صانعو القرار في الخارج. في عام 2015، عندما اقتربت فصائل المعارضة المسلحة من إسقاط الأسد، وصف المسؤولون الأمريكيون احتمال انتصار المعارضة الكامل وانهيار النظام بأنه أشبه بـ"نجاح كارثي".

اليوم رحل الأسد، السوريون يحتفلون في شوارع دمشق وفصائل المعارضة تسعى لتنظيم عملية انتقال سياسي، والعالم على أعتاب اكتشاف ما سيأتي بعد سقوط النظام، لقد ظل الأسد قاسيًا حتى اللحظات الأخيرة، وهو يشرف على دولة متفككة غارقة في الفقر والانهيار. وترك وراءه بلدًا محطمًا، ما يجعل أي حكومة جديدة، سواء كانت ائتلافًا هشًا من جماعات المعارضة المسلحة أو كيانًا آخر، تواجه تحديات جسيمة. علاوة على ذلك فإن الأداء السيئ لفصائل المعارضة السورية عندما تولت إدارة مناطق واسعة سابقًا يجعل التفاؤل بشأن المستقبل أمرًا بالغ الصعوبة.

مع ذلك فإن تحقيق الاستقرار في سوريا يخدم مصلحة الجميع، فالسوريون لا يريدون المزيد من المعاناة والدمار، كما أن المجتمع الدولي لا يستطيع تحمل تبعات انهيار سوريا، وبالتالي يجب على الدول المعنية بذل قصارى جهدها بما في ذلك دعم انتقال سياسي سلمي وشامل، وتوفير مساعدات إنسانية واقتصادية كبيرة، لضمان تجنب السيناريوهات الكارثية التي قد تتبع سقوط الأسد.

في عام 2011، حاول نظام بشار الأسد قمع حركة احتجاجية وطنية واسعة النطاق، إلا أن تلك الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى تمرد مسلح واجهه النظام بعنف متصاعد ووحشية، وعلى مدار الحرب التي تلت ذلك واجه نظام الأسد خطر الانهيار عدة مرات تحت ضغط الفصائل المسلحة المعارضة. ومع ذلك ساهمت التدخلات العسكرية الحاسمة من قبل إيران وروسيا في استقرار النظام عسكريًا، مما مكنه من استعادة

---

* Sam Heller, How to Hold Syria Together in the Wake of Assad's Fall, the Biggest Threat Is Chaos, FOREIGN AFFAIRS, December 16, 2024.

السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، بين عامي 2015 و2020، شن الأسد حملة عسكرية مكثفة تضمنت قصف معاقل المعارضة في جميع أنحاء سوريا، مما أجبرها على الخضوع واستعاد السيطرة على معظم المناطق.

دخل الصراع بعد ذلك في حالة من الجمود سيطرت تركيا على بعض الجيوب المتبقية للمعارضة في شمال سوريا، بينما بسطت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة سيطرتها على شرق البلاد، حيث توجد أهم موارد سوريا الزراعية والنفطية. وفي ظل العقوبات الأمريكية الجديدة والانهيار الاقتصادي في لبنان المجاور، غرقت سوريا - وخاصة المناطق التي يسيطر عليها النظام - في أزمة اقتصادية عميقة، تراجعت كفاءة المؤسسات الحكومية والجيش تدريجيًا، وعجز النظام عن توفير الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار أو إعادة إعمار المناطق المستعادة.

في عام 2024، ومع انشغال إيران وروسيا بصراعات أخرى استغلت المعارضة المسلحة السورية الفرصة، وبدأت هيئة تحرير الشام (HTS) وفصائل معارضة أخرى، التي كانت تنظم صفوفها في معقلها بمحافظة إدلب تحت الحماية التركية، هجومًا كبيرًا. في 27 تشرين الثاني، شنت تلك الجماعات هجومًا على مدينة حلب، وتمكنت من اختراق دفاعات الجيش السوري والسيطرة على المدينة، أدى ذلك إلى سلسلة انهيارات عسكرية متتالية حيث تقدمت القوات بقيادة هيئة تحرير الشام جنوبًا باتجاه العاصمة دمشق، في الوقت نفسه اندلعت انتفاضات واسعة النطاق في وسط وجنوب البلاد، بما في ذلك المناطق التي استعادها النظام سابقًا.

في 8 كانون الاول، ومع اقتراب فصائل المعارضة من دمشق من الشمال والجنوب، فرّ الأسد إلى روسيا، وبعد أكثر من 13 عامًا من الحرب الأهلية، انهار النظام في أقل من أسبوعين.

في دمشق تولت هيئة تحرير الشام إدارة الأمور في محاولة لإرساء عملية انتقال سياسي منظمة، نصبت الهيئة حكومة الإنقاذ السورية المؤقتة، التي أنشأتها سابقًا في إدلب، كسلطة انتقالية وطنية. كما نشرت قواتها الأمنية في العاصمة، وأقامت نقاط تفتيش على الطرق الرئيسية في أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ذلك وجهت الهيئة تحذيرات صارمة إلى الفصائل المسلحة المنتصرة لمنعها من إساءة معاملة المدنيين أو القيام بأعمال نهب، في محاولة لضمان الاستقرار خلال هذه المرحلة الانتقالية.

يرى الكثيرون في وسائل الإعلام وصناع القرار الغربيين أن هيئة تحرير الشام (HTS) ستتولى حكم سوريا، لكن هناك أسبابًا تدعو للشك في أن الأمور ستكون بهذه البساطة، حتى وقت قريب كانت الهيئة تسيطر على ثلثي محافظة إدلب فقط وهي منطقة ريفية صغيرة على أطراف سوريا، بينما إدارة دولة بأكملها تمثل تحديًا مختلفًا تمامًا. هيئة تحرير الشام هي أحدث تجسيد لجبهة النصرة، التي كانت في الأصل فرعًا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ثم أصبحت الفرع السوري لتنظيم القاعدة، وفي عام 2016، أعلنت الهيئة قطع علاقاتها بالقاعدة والجهادية العابرة للحدود، لكنها لا تزال تضم في صفوفها مقاتلين أجانب وبعض القيادات المتشددة المخضرمة، فقد تم تصنيفها كمنظمة إرهابية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والولايات المتحدة والحكومات الوطنية الأخرى.

في السنوات الأخيرة سعت الهيئة بشكل متواصل لتحسين صورتها وتأمين شطبها من قوائم الإرهاب الدولية، ومع تقدم قوات المعارضة نحو دمشق، حاولت الهيئة وزعيمها أبو محمد الجولاني الظهور بمظهر جدي ومعتدل. أصدرت الهيئة بيانات تطمئن السوريين بمختلف انتماءاتهم العرقية والطائفية، كما وجهت رسائل تطمينيه إلى الأطراف الدولية، وحرص الجولاني على إجراء مقابلات مع وسائل إعلام غربية، أكد فيها تاريخ التعايش السوري والتزام الهيئة بالحكم المؤسسي.

مع سيطرة الهيئة على دمشق أظهر مقاتلوها انضباطًا نسبيًا، كانت التقارير عن الإعدامات الميدانية والانتقام الطائفي محدودة، ربما جزئيًا لأن معظم الجيش السوري تراجع عن القتال وسلم الأراضي دون مقاومة. ومع ذلك وقعت أعمال عنف انتقامية محدودة، وفر الآلاف من السوريين الذين يخشون سيطرة المسلحين إلى لبنان، لكن حتى الآن لم تشهد سوريا حملة انتقام واسعة النطاق ضد خصوم النظام السابق أو المجتمعات المرتبطة به.

رغم ذلك فإن سجل الهيئة في إدارة المناطق المحلية لا يبشر بالخير فيما يتعلق بتأسيس حكومة وطنية تعكس التنوع الديني والعرقي والسياسي في سوريا، في إدلب لم تُظهر الهيئة أي التزام جدي بالتعددية السياسية، نظمت الهيئة بعض الفعاليات الشكلية، مثل مؤتمر دستوري مزعوم، لإضفاء شرعية على حكومة الإنقاذ التابعة لها، لكنها لم تكن عمليات ديمقراطية مفتوحة أو شاملة. كان الجولاني يسيطر على كل شيء من وراء الكواليس دون أن يشغل منصبًا رسميًا في الحكومة، لكنه كان يُنظر إليه على أنه الحاكم الفعلي لإدلب، وحتى وقت قريب استخدمت الهيئة أجهزتها الأمنية لقمع احتجاجات شعبية تطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإنهاء حكم الجولاني.

حققت الهيئة استقرارًا نسبيًا في إدلب لكنها قد تجد صعوبة بالغة في تكرار هذا النموذج على مستوى سوريا بأكملها، تطلب توطيد سيطرتها على إدلب سنوات من الجهود العنيفة، حيث قامت بسحق الفصائل المعارضة المنافسة والتخلص من المنشقين عنها. ورغم أنها قد تتمكن من مد نفوذها من إدلب إلى حلب المجاورة، إلا أن توسيع هذا النموذج ليشمل جميع أنحاء سوريا يبدو مستحيلًا، فسوريا أكبر بكثير من إدلب جغرافيًا ويعيش فيها حوالي عشرة أضعاف سكان إدلب وهي أكثر تنوعًا وتعج بالمسلحين الذين لا يخضعون لسيطرة الهيئة، ومع أن الهيئة تمتلك ثقافة تنظيمية صارمة إلا أن قوتها لا تتعدى 30,000 مقاتل، وهو عدد غير كافٍ لحكم سوريا أو السيطرة على الفصائل المسلحة المنتشرة في البلاد.

هيئة تحرير الشام ليست الممثل الوحيد للمعارضة المسلحة السورية، حتى في إدلب اعتمدت على فصائل متحالفة تعمل كقوات مساعدة لها، ومع ذلك لا يمكن للهيئة فرض سيطرتها على كل الجماعات المسلحة النشطة في سوريا حاليًا، على سبيل المثال لا تخضع الفصائل التي أعادت تنظيم صفوفها في وسط وجنوب البلاد خلال الأسابيع الأخيرة لقيادة الجولاني.

في الماضي عندما سيطرت المعارضة السورية على مناطق أخرى، مثل جنوب سوريا ومحيط دمشق وبعض أجزاء الشمال تحت النفوذ التركي كانت النتيجة في الغالب حكمًا عشوائيًا للمليشيات وصراعات داخلية دامية، محاولات توحيد الفصائل المحلية وبناء مؤسسات موحدة باءت بالفشل، وحتى في إدلب احتاجت الهيئة إلى وقت طويل وجهود عنيفة لتحقيق الاستقرار.

تعوّل العديد من الأطراف الآن على تركيا لاستخدام نفوذها على الهيئة وبقية الفصائل المعارضة لتوجيه المرحلة الانتقالية في سوريا، لكن رغم تأثير تركيا على الهيئة إلا أنها لا تبدو قادرة على التحكم بها، على سبيل المثال سبق أن أغضبت الهيئة تركيا عندما سيطرت على أراضٍ في حلب كانت خاضعة لفصائل مدعومة من أنقرة، أما الفصائل التي تعمل تحت سيطرة تركيا بشكل كامل فأنقرة لم تتمكن من فرض الانضباط عليها أو الحد من انتهاكاتها. في حين أن هناك شكوكًا حول تحول الهيئة نحو الاعتدال، إلا أن الخطر الأكثر إلحاحًا على سوريا ليس التطرف الإسلامي بل الفوضى التي قد تنتج عن انتصار المعارضة، هناك خطر حقيقي من أن تتحول سوريا ما بعد الأسد إلى ساحة صراع مفتوح بين الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى موجات انتقام فردية وعمليات تصفية دموية.

بغض النظر عن الشكل الذي ستتخذه الحكومة الجديدة بعد سقوط نظام الأسد، فإن الظروف التي تواجهها لن تكون مهيأة لتحقيق الاستقرار والتعافي، فمن المتوقع أن تزداد حدة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد. ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة فإن 16.7 مليون شخص داخل سوريا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2024، وهو ما يمثل أكثر من 70% من سكان البلاد - وهو أعلى رقم منذ بدء الحرب. بالإضافة إلى ذلك يعاني حوالي 12.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، كما أن انهيار الخدمات العامة كان جليًا قبل سقوط النظام، خاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرته، حيث تسبب نقص الكهرباء في تعطيل الحياة اليومية والخدمات الأساسية كالتعليم وإمدادات المياه.

موارد هيئة تحرير الشام التي قد تجد نفسها في السلطة محدودة للغاية، فقد حافظت على استقرار نسبي في إدلب من خلال المساعدات الإنسانية الدولية التي تُرسل عبر تركيا، ومع ذلك فإنها لا تزال مصنفة كمنظمة إرهابية ما يجعلها تواجه عقوبات دولية مشددة ويثير ذلك التساؤلات حول كيفية إدارة الدولة السورية واقتصادها في ظل هذه القيود، وما إذا كانت الجهات المانحة ستقدم الدعم المطلوب. حلفاء الأسد السابقون، مثل إيران قد توقفوا بالفعل عن تقديم المساعدات الحيوية، بما في ذلك شحنات النفط في الوقت نفسه، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في المدن السورية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

بالرغم من التوقعات بأن سقوط النظام قد يفتح الباب لعودة اللاجئين السوريين إلا أن الواقع قد يكون معاكسًا، حيث يمكن أن يؤدي إلى موجات جديدة من الهجرة، فاللاجئون الذين غادروا سوريا منذ عام 2011 لم يهربوا فقط من ممارسات النظام بل أيضًا من انعدام الأمن والعنف والانهيار الاقتصادي. وحتى مع سقوط

الأسد فإن عودة اللاجئين تتطلب بيئة مستقرة وآمنة تتوفر فيها الخدمات العامة وفرص العمل، بدون هذه الشروط، فإن العودة ستكون صعبة للغاية، حتى بالنسبة لأولئك الذين فرحوا بسقوط النظام.

الأزمة الاقتصادية الحالية قد تشعل التنافس بين الفصائل المسلحة للسيطرة على الموارد والأراضي، فبعد أكثر من عقد من الحرب أصبحت لهذه الجماعات مصالحها الخاصة، وعلى الرغم من سقوط الأسد فإن الأسواق السوداء التي ازدهرت خلال الحرب لن تختفي بسهولة، على سبيل المثال تجارة الأمفيتامينات غير المشروعة التي كانت تدر مئات الملايين من الدولارات على بعض الأطراف، قد تصبح شرارة جديدة للصراع بين الفصائل المتنافسة.

سيكون لهذا الوضع أثر مزعزع على دول الجوار التي قد تؤدي بدورها دورًا سلبياً داخل سوريا، تركيا على سبيل المثال تستمر في هجماتها ضد قوات سوريا الديمقراطية وتدعم جماعات محلية تسعى لتحقيق مصالحها، (إسرائيل)**، بدورها تواصل قصف المنشآت العسكرية السورية وتوسيع سيطرتها في مرتفعات الجولان، من ناحية أخرى قد تشعر دول كالأردن ومصر والإمارات بالقلق من احتمال سيطرة جماعات إسلامية متشددة على الحكم في دمشق.

في ظل هذه الظروف قد تلجأ بعض دول المنطقة إلى دعم فصائل محلية لتحقيق مصالحها داخل سوريا، مما قد يؤدي إلى تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ، كل هذه العوامل تجعل من الصعب تصور انتقال سياسي ناجح ومستقر في المرحلة المقبلة.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة